

فصلنامه علمی پژوهشی جستارهای فقه و اصول

بحوث فقهية و أصولية فصلية محكمة
السنة الثامنة، الرقم المسلسل السابع والعشرون؛ صيف ١٤٠١ شمسي
ISSN: 2476-7565 ; EISSN: 2538-3361

مكتب التبليغ الإسلامي حوزة قم العلمية فرع خراسان رضوي
(مركز الآخوند الخراساني للتخصصي)

المدير المسؤول: مجتبیٰ إلهي الخراساني
رئيس التحرير: حسين ناصري مقدم
سكرتير التحرير والتنفيدي: السيد مصطفیٰ إختراعي الطوسي

أعضاء هيئة التحرير (بالترتيب الهجاء):

مجتبیٰ إلهي الخراساني (أستاذ البحث الخارج في حوزة خراسان العلمية وأستاذ المساعد بمركز الآخوند الخراساني التخصصي)
جواد أحمد البهادلي (أستاذ في الحوزة العلمية في النجف الاشرف وأستاذًا للشرعة الإسلامية، الدراسات الفقهية والأصولية، في جامعة الكوفة)
السيد فاضل الحسيني الميلاني (مدرس العلوم الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية بانجلترا)
أبو القاسم علي دوست (أستاذ البحث الخارج وأستاذ بمعهد الثقافة والفكر الإسلامي)
أحمد مبلغی (أستاذ البحث الخارج وأستاذ المشارك بجامعة المذاهب الإسلامية)
السيد مصطفیٰ محقق داماد (أستاذ البحث الخارج في حوزة قم العلمية وأستاذ في جامعة الشهيد بهشتي في طهران)
مهدي مهر يزي (أستاذ المشارك بجامعة آزاد الإسلامية)
حسين ناصري مقدم (أستاذ في جامعة فردوسي بمشهد المقدسة)

إستناداً إلى ترخيص رقم ٣٣٧ بتاريخ ٢٨ / ٠١ / ١٣٩٨ شمسي من قبل مجلس إعطاء الرخص والمنح العلمية للمنشورات والدوريات الحوزوية، تم تمديد صلاحية فصلية بحوث فقهية وأصولية التي نالت مؤخراً على مرتبة العلمية المحكمة

مشهد المقدسة، تقاطع خسروي، زاوية شارع آيت الله واعظ طبسي، مكتب الإعلام الإسلامي فرع خراسان رضوي
الطابق الأول، مركز الآخوند خراساني للدراسات العليا، قسم شؤون المجالات

القسم الرابع من الاستصحاب الكلي وتطبيقاته الفقهية والقانونية^١

أباذر أفشار^٢

محمد رسول آهنگران^٣

مهدي موحدني نيا^٤

ملخص

أبدع الأصوليون المعاصرون قسما رابعا للاستصحاب الكلي، وقد شهد هذا النوع مناقشات حادة واختلفت حوله الآراء بين مؤيد ومعارض، والقسم الرابع من الاستصحاب الكلي يكون عندما نحرز وجود فرد معين، ويكون هناك علم ثان بحدوث عنوان يحتمل انطباقه على الفرد المذكور، وعندما يكون هناك احتمال لانطباق ذلك العنوان على فرد آخر يرتفع الفرد الأول، فإذا كان العنوان المذكور منطبقا على هذا الفرد فهو يزول قطعاً بارتفاع ذلك الفرد، وإذا لم يكن منطبقا عليه فهو محتمل البقاء، ومن هذه الجهة يكون الشك في بقائه.

مع توفر أركان الاستصحاب يكون القسم الرابع من الاستصحاب الكلي معتبرا وصحيحا في مقام الثبوت، ولكن بعض الأصوليين أنكروا حجتيه مطلقا، وعليه فإنَّ

بحوثُ فقهيةٌ واصوليةٌ
السنة الثامنة
الرقم المسلسل السابع والعشرون
صيف ١٤٠١ شمسي
٢٢٨

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٢/٠٢/٠٥هـ؛ تاريخ القبول: ١٣/٠٥/١٤٤٢هـ.

٢. دكتوراه في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية من جامعة الفردوسي - مشهد - إيران البريد الإلكتروني: abazar.afshar@mail.um.ac.ir

٣. أستاذ في جامعة فارابي قم - جامعة طهران - إيران: (المؤلف المشارك)، البريد الإلكتروني: ahangaran@ut.ac.ir

٤. أستاذ مساعد في قسم الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة طهران - إيران.

هدف هذا البحث هو دراسة موضوع وحكم القسم الرابع من الاستصحاب الكلي، وتبيين مصاديقه وتطبيقاته في الفقه والحقوق وفق المنهج الوصفي التحليلي. وفقا لما توصل إليه البحث فإنّ إشكالات معارضي اعتبار وحجية القسم الرابع من الاستصحاب الكلي ترجع إلى أمثلته ومصاديقه الشرعية وليس إلى أصل الاستصحاب، وعليه ينبغي عدم تعميم إشكالات الأمثلة على أصل القاعدة. وبعد إثبات اعتبار هذا القسم من الاستصحاب عمدنا إلى دراسة وتحليل عدد من الأمثلة الفقهية والحقوقية؛ ومنها تطبيق الاستصحاب الكلي في الحالات التالية: بقاء يوم العيد، جواز التصرف في عقود الإجارة والوكالة والوقف المنقطع، كفر المرتد، عدم العدالة في جرح وتعديل الشهود.

الكلمات المفتاحية: القسم الرابع من الاستصحاب الكلي، الكلي والفرد، الأصول العملية، جواز التصرف.

ملخص

٢٢٩

دور سؤال الراوي في إيضاح الأحاديث الفقهية وفي زيادة غموضها^١

السيد علي دلبري^٢
محمد زندهدل^٣

ملخص

يعدّ سؤال الراوي من العوامل المهمة والمؤثرة في الفهم الصحيح للأحاديث الفقهية ولا سيما الفتاوى منها، ولا شكّ في أنّ صدور روايات المعصومين كان وفق عرف المخاطبين، وعليه فإنّ بعض الأحاديث تكون غير مفهومة على الإطلاق أو يدخل التردد والشك في فهمها إذا لم نلاحظ إلى جانبها سؤال الراوي، وتقدم دراسة أسئلة الرواة مساعدة مهمة للغاية في رفع مثل هكذا غموض، وفي بعض الحالات يكون سؤال الراوي نفسه عقبة في طريق الاستنباط، وقد قدم فقهاء الشيعة ومنذ أمد بعيد طرقاً وحلولاً لرفع أوجه الغموض الناشئة عن سؤال الراوي.

يحاول هذا البحث المعد وفق المنهج الوصفي التحليلي تقديم دراسة دقيقة لدور سؤال الراوي في إزالة الغموض واللبس عن الأحاديث الفقهية وإيضاحها، ولدوره كذلك في زيادة غموض هذه الأحاديث في بعض الأحيان، وذلك بناء على تعامل الفقهاء مع أسئلة الرواة.

بحوث فقهية وأصولية
السنة الثامنة
الرقم المسلسل السابع والعشرون
صيف ١٤٠١ شمسي
٢٣٠

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٢/٠٣/٠٧ هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤٢/٠٥/١٤ هـ.

٢. أستاذ البحث الخارج في حوزة مشهد العلمية و أستاذ مشارك بالجامعة الرضوية للعلوم الإسلامية (المؤلف المشارك)
البريد الإلكتروني: delbari@razavi.ac.ir

٣. أستاذ السطوح العليا في حوزة مشهد العلمية و خريج السطح الرابع من هذه الحوزة.

ومن أهم أساليب الاستناد إلى سؤال الراوي في إزالة غموض الأحاديث هي: ملاحظة الأمثلة المذكورة في سؤال الراوي، والتدقيق في نوع الأسئلة في كل باب، وملاحظة بعض الكلمات المفتاحية الواردة في سؤال الراوي، ومن حالات زيادة غموض الأحاديث بسبب سؤال الراوي: تكرار السؤال، وتعدد السؤال، وذكر السبب مع السؤال.

ومن أهم الطرق التي تساعد في رفع الإبهام الناشئ عن سؤال الراوي هي: المقارنة بين الأحاديث ذات المضمون الواحد، وملاحظة تصنيف وترتيب أصحاب الحديث، والاهتمام بمكانة وشخصية الراوي.

الكلمات المفتاحية: سؤال الراوي، الأحاديث الفقهية، إزالة غموض الحديث، زيادة غموض الحديث، الأحاديث الفتوائية.

ملخص

٢٣١

التأثير المتبادل بين الفقه والأخلاق^١

فاطمة قائدي باردة^٢

حميدة عبد الله^٣

عبد الله اميدي فرد^٤

ملخص

لا شك بوجود مشتركات وأوجه تقاربي بين علمي الفقه والأخلاق، ومنذ بدء الحياة الإنسانية الاجتماعية وإلى اليوم كان هناك تفاعل وعلاقات بين هذين العلمين، ويمكن عبر مقاربات متعددة دراسة التأثيرات المتبادلة بين الفقه والأخلاق. تنتهج هذه الدراسة منهج التوصية، أي أنها تدرس التأثيرات التي ينبغي أن تكون موجودة ومتبادلة بين علمي الفقه والأخلاق. أما تأثير الأخلاق بالفقه فيمكن أن يكون عبر القضايا التالية: الفقه مقدمة لبناء الصفات والاستدلالات الأخلاقية، ويمكن أن يكون أرضية لفهم الحسن والقبح العقليين، مضافاً إلى إنتاج بعض المسائل في الفقه واستعمالها في الأخلاق.

وفي المقابل هناك أوجه وميادين لتأثر علم الفقه بعلم الأخلاق، وهي التالية: تكامل وتطوير الأساليب الاجتهادية والفقهية، وتأمين علم الأخلاق لمقدمات

بحوث فقهية وأصولية

السنة الثامنة

الرقم المسلسل السابع والعشرون
صيف ١٤٠١ شمسي

٢٣٢

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٢/٠١/٠٤ هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤٢/٠١/١٣ هـ.

٢. طالب الدكتوراه في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة قم - إيران (المؤلف المشارك)، البريد الإلكتروني: ghaedif30@yahoo.com

٣. أستاذ مساعد في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة قم - إيران.

٤. أستاذ مشارك في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة قم - إيران.

الاستدلالات الفقهية، وصيرورة امثال الأوامر الفقهية أخلاقيا، والاستفادة من سائر تعاليم الدين ومنها التعاليم الأخلاقية، وإنتاج بعض الموضوعات في علم الأخلاق واستخدامها في الفقه، وإيجاد بعض القواعد الفقهية الجديدة مع مراعاة الأخلاق، وجعل أحكام شرعية فرعية جديدة، كما تدخل التعاليم الأخلاقية في التأسيس لبعض القواعد الفقهية وجعل الأحكام الشرعية، مضافا إلى أنّ الإسلام قد شرّع سننه وقوانينه الموضوعية بناء على أساس الأخلاق، واعتنى غاية الاعتناء بتربية الإنسان على أساس الأخلاق الفاضلة، ومن أوجه تأثر الفقه بالأخلاق إيجاد التغيير في الأحكام الشرعية في حال وجود تضاد وتزاحم فيما بينها وبين الأخلاق.

الكلمات المفتاحية: علم الأخلاق، علم الفقه، التأثير، التعاليم الأخلاقية، الأحكام الفقهية.

ملخص

٢٣٣

تحليل طبيعة الشركات المساهمة العامة من منظور الفقهاء الإمامية المعاصرين^١

السيد عباس ديانت^٢

ملخص

تعدّ الشركات المساهمة العامة من الكيانات الحقوقية الحديثة، ولم يحصل إلى اليوم تبيين كامل لها من الناحية الفقهية، وكلمات الفقهاء في موضوع الشركات التجارية تفتقر إلى الضبط والتنقيح، وقد نظر بعض الفقهاء إلى هذه الشركات على أساس الشركات الفقهية (المدنية)، ولكن يبدو للباحث أنّ هذه النظرة ليست صحيحة، وأنّ التدقيق في ماهية وطبيعة هذه الشركات يظهر تمايزها واختلافها عن الشركات المدنية والفقهية، الشركات المساهمة العامة هي في الحقيقة مؤسسات ومنظمات؛ ولذا فإنّ مساواتها بالعقد العادي يعني نظرة تحدّ من هذه الظاهرة الاجتماعية-الاقتصادية متعددة الأوجه ولا توفّيها حقها.

هناك الكثير من الموضوعات المهمة في عمل هذه الشركات تحتاج إلى دراسة معمقة، ومنها: الحاجة إلى موافقة جميع الشركاء على معاملات الشركة، والامتيازات الخاصة التي تمنح للأسهم التفضيلية، وموت وجنون بعض الشركاء... يبدو بالنظر إلى مجموع هذه المسائل والتحديات أنّ دراسة الشركات المساهمة

بحوثٌ فقهيةٌ واصوليةٌ
السنة الثامنة
الرقم المسلسل السابع والعشرون
صيفاً ١٤٠١ شمسي
٢٣٤

١. تاريخ الإستلام: ١٤٤١/٠٩/٣٠هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤١/١١/١٨هـ.

٢. خريج السطح الرابع في حوزة قم العلمية ورئيس المركز الوطني للإجابة على الأسئلة الدينية، فرع خراسان الرضوي - البريد الإلكتروني: s.a.dianat@gmail.com

العامة وفق الفقه الحالي تواجه بعض القيود، من أهمها مسألة الشخصية الاعتبارية، فأراء الفقهاء في مسألة الشخصية الاعتبارية والشركات التجارية غير منقح أيضا. تحاول هذه الدراسة متابعة المنهج الوصفي التحليلي واستنادا إلى المصادر المكتبية أن تبحث في هذا القيد وفي غيره من التحديات الفقهية في موضوع الشركات المساهمة.

الكلمات المفتاحية: الشركة المساهمة العامة، الشخصية الاعتبارية، رضى الشركاء، الخمس، موت الأعضاء، السهم التفضيلي

ملخص

٢٣٥

دراسة موضوع القمار في مدفوعات بعد الخسارة في الألعاب الكمبيوترية*^١

محمد علي خادمي كوشا^٢

محمود عبد الله^٣

ملخص

انتشر حديثاً نوع من الألعاب الكمبيوترية يشترط فيها دفع أموال على الطرف الخاسر. تشبه هذه الألعاب للوهلة الأولى القمار نظراً لطبيعة الريح والخسارة فيها، لهذا السبب، أدى انتشار هذا النوع من الألعاب إلى مطالبة الجمهور بمراجعة فقهية لهذه المدفوعات من ناحية صدق القمار على دفع المال في هذه الألعاب.

وقد نُوقش موضوع القمار في الألعاب الكمبيوترية في البحوث الفقهية المعاصرة، لكن لم يُدرس فيها سوى الحكم الفقهي لهذا النوع من الألعاب، ولم يتم التطرق إلى منهج تحديد صفة القمار فيها من عدمه.

الفكرة المبتكرة في هذه المقالة هو تطبيق أسلوب تحليل الموضوع بمنهج فقهي في دراسة الألعاب الكمبيوترية المختلفة والمدفوعات المالية داخلها.

كما قدمت المقالة مع عرض أنواع المدفوعات في الألعاب الكمبيوترية، نموذجاً لطريقة التعرف على أشكال الدفع التي تجعل الألعاب نوعاً من القمار.

وأخيراً، حددت المقالة طريقة تعيين الموضوع والحكم في الحالات التي لا يمكن فيها كشف ماهية الدفع القماري.

الكلمات المفتاحية: الألعاب الكمبيوترية-القمار-الدفع المالي-تحديد موضوع القمار.

بحوثٌ فقهيةٌ واصليةٌ

السنة الثامنة

الرقم المسلسل السابع والعشرون

صيف ١٤٠١ شمسي

٢٣٦

١. تاريخ الاستلام: ١٤٤٢/٠٥/١٠ هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤٢/٩/٢٠ هـ.

٢. أستاذ المساعد في كلية الفقه و الحقوق بالمعهد العالي للعلوم و الثقافة الإسلامية قم-إيران (المؤلف المشارك).
البريد الإلكتروني: khademi@isca.ac.ir

٣. طالب السطح الثالث في حوزة العلمية بقم المقدسة - باحث في مركز المدبّر للألعاب الكمبيوترية- قم-إيران.
* هذه المقالة مأخوذة من بحث خارج الفقه للكاتب المشارك في سنة ٢٠١٩م والتي أعاد كتابتها وتكملها المؤلف الثاني.

تأثير الجنون على قصد إنشاء المجنون الأدواري في الوقت المشكوك^١ (بحث مقارنة بين فقه الإمامية وفقه أهل السنة)

أسد مهديون هراب^٢

السيد مهدي نريمانني زمان آبادي^٣

السيد أبو الفضل موسويان^٤

ملخص

ملخص
٢٣٧ لا خلاف بين فقهاء المذاهب الإسلامية في عدم ترتيب الأثر على الإجراءات
الحقوقية وعلى تصرفات المجنون الأدواري في حالة الجنون وفي صحتها حين
الإفاقة، ولكن قد يحدث أحيانا أن يصدر عمل حقوقي عن المجنون الأدواري دون
التيقن هل أن هذا العمل كان في زمن الجنون أم في زمن الإفاقة، وقد وقع الاختلاف
بين فقهاء مختلف المذاهب وبين الحقوقيين أيضا حول حكم هذا الفرع الفقهي .
بالنظر إلى خلو الأدلة اللفظية عن إشارة صريحة إلى هذا الفرع الفقهي فإن الأصوليين
القائلين بجواز التمسك بالعام في الشبهة المصدقية اختاروا الأخذ بعموم وإطلاق

١ . تاريخ الإسلام: ١٧/١٤٤١/٠٤ هـ؛ تاريخ القبول: ١١/١٤٤١/٠٢ هـ.

٢ . طالب الدكتوراه في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة قم - إيران (المؤلف المشارك)؛ البريد الإلكتروني:
asad_mahdi313@yahoo.com

٣ . أستاذ مساعد في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة مفيد - قم - إيران.

٤ . أستاذ مساعد في الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - جامعة مفيد - قم - إيران.

"أوفوا بالعقود" أو "أحلّ الله البيع"، وقالوا بنفاد العقد، ولكن بناء على أنّ رأي مشهور الأصوليين هو عدم جواز التمسك بالعام في الشبهات المصادقية فقد ذهب البعض للقول ببطان المعاملة متمسكين "بأصل الاستصحاب" و"أصل البراءة"، وبعض آخر اختار القول بصحة ذلك النوع من المعاملات مستندين إلى أصل "الصحة".

بعد نقلنا الأقوال في المسألة، ونقد كلّ واحد منها، اخترنا القول بصحة مثل هذه المعاملات بناء على اتقان أدلة الفقهاء الذين قالوا بصحتها.

الكلمات المفتاحية: الإجراءات القانونية، المجنون الأدواري، الوقت المشكوك، التمسك بالعام في الشبهة المصادقية، أصالة الصحة.

بحوثُ فقهيةٌ وأصوليةٌ

السنة الثامنة

الرقم المسلسل السابع والعشرون

صيف ١٤٠١ شمسي

٢٣٨

حكم أكل الطحالب بين الحلية والحرمة^١

محمد جعفر صادق پور^٢

سعید صفی شلمزاری^٣

علی طاهری دهنوی^٤

ملخص

تستخدم الطحالب اليوم في كثير من أنحاء العالم كمكمل غذائي، ولم يذكر هذا العشب البحري في النصوص الشرعية ولا في المصادر الفقهية القديمة. واختلف مراجع التقليد المعاصرين حول حكم أكل الطحالب؛ فحلل البعض أكلها، وأفتى البعض الآخر بحرمتها. وهناك فكرتان أساسيتان تؤديان دوراً رئيساً في هذا الاختلاف؛ الأولى: أضرار الطحالب، والثانية القول باستخبثاتها.

ملخص

٢٣٩

في إطار نقد هاتين الفكرتين الأساسيتين، يتضح في المقام الأول وبناءً على نتائج علمية دقيقة أنه على الرغم من أن بعض أنواع الطحالب قد تكون ضارة إلا أن "نوع هذا العشب البحري" ليس من الأنواع النباتية الضارة، بل قد ثبت لها فوائد عديدة. وفي المقام الثاني، بالإضافة إلى الطعن في عنوان حرمة المستخبث، وانتقاد التمسك بهذا العنوان بسبب الغموض في معناه ومعاييره، نستنتج أنه بصرف النظر عن عدم الملازمة بين الاستخبث والحرمة، فإنه لا يمكن اعتبار الطحالب مصداقاً للخبث والاستخبث أساساً، ولا يصح القول بحرمتها بناءً على هذا الاعتبار. **الكلمات المفتاحية:** الطحالب، الحرمة، الحلية، الضرر، الاستخبث.

١. تاريخ الإسلام: ١٤٤٢/٠١/٢٦ هـ؛ تاريخ القبول: ١٤٤٢/٠٧/٠٢ هـ.

٢. أستاذ المساعد في الفقه والأصول بجامعة شهرکرد، مدينة شهرکرد-إيران (المؤلف المشارك)، البريد الإلكتروني: Mohammad.sadeghpour@sku.ac.ir

٣. أستاذ المساعد في فرع الحقوق بجامعة شهرکرد، مدينة شهرکرد-إيران.

٤. ماجستير الفقه ومباني الحقوق الإسلامية - قسم علوم القرآن والفقه كلية الإلهيات والمعارف الإسلامية جامعة شيراز، مدينة شيراز - إيران.

